

# عمالة الأطفال في تونس على علاقة بالانقطاع المدرسي

## 100 ألف تلميذ مهددون باللجوء إلى سوق العمل بعد ابتعادهم عن مقاعد الدراسة



تزايد حالات التسرب تجبر الأطفال على العمل لكسب القوت

يقظة" تفضي إلى تشخيص دقيق للوضعية المسجلة وضبط جملة المخاطر المحفوفة بها وكيفية التعامل معها لتحقيق الضمانات الكفيلة بعدم الرجوع إلى وضعيات الاستغلال الاقتصادي، وتفعيل أدوار كل من التربية والتكوين المهني في مجال مكافحة عمالة الأطفال وذلك عبر تدعيم الآليات والاستراتيجيات الهادفة للحد من الانقطاع المدرسي وتحقيق فاعلية ونجاعة على مستوى تقصي الحالات والوضعيات المهددة بذلك. ويبقى نقص المعطيات الإحصائية والبيانات الدقيقة حول مسألة عمل الأطفال في تونس أحد أهم المعوقات أمام المعرفة الجيدة بحقيقة تفشي الظاهرة من عدمها والتشخيص الدقيق لها وبالرغم مما قد تكشفه بعض الدراسات المنجزة في هذا الشأن وما أفرزته من نتائج فإن العديد من جوانب الظاهرة ومظاهرها لا تزال في حاجة إلى التمييز والتدقيق، بحسب الخبراء.

كما تمت الدعوة إلى العمل على تجانس النصوص القانونية ذات العلاقة بمسألة التصدي لظاهرة عمالة الأطفال، وإحداث هيكل وطني تعنى بمسألة مكافحتها. ودعا المختصون إلى توطيد آليات الحماية والوقاية من خطر عمالة الأطفال مشيرين إلى أنه بات من الأهمية تصور وإرساء آليات التدخل الحماية والوقاية الناجمة لاستئصال أسباب ومسببات الاستغلال الاقتصادي للأطفال. ويرى خبراء علم الاجتماع أنه قد لا يتسنى ذلك إلا عبر التنبيه منذ المراحل الأولى لنشأة الطفل وسنوات تدمرسه الأولى إلى جمع الوضعيات الأكثر عرضة للعمالة وذلك من ناحية أولى، وتصويب البرامج والتدخلات لانتشال الأطفال من أسوأ أشكال الاستغلال الاقتصادي وضمان البدائل العملية لمنع الارتداد والوقوع في برائن ذلك الاستغلال من ناحية ثانية، كما يفترض ذلك أيضا إرساء منظومة

استشارة المنظمات المهنية لأصحاب العمل والعمال الأكثر تمثيلا". وفقا لهذا الفصل فإن الأعمال التي تنتفي فيها شروط التعرض للسلامة والخطر هي أعمال مشروعة ويمكن للطفل ممارستها بكل حرية. كما ينص الفصل 55 من مجلة الشغل على "تخفيض سن قبول الأطفال في العمل إلى ثلاثة عشر عاما في الأعمال الفلاحية الخفيفة التي لا تضر بصحتهم ونموهم، ولا تمس بمواظبتهم وقدراتهم على الدراسة، ومشاركتهم في برامج التكوين المهني. وعرض حاتم قطران الأستاذ المحاضر في قانون الشغل بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس هذه الفصول، مشددا على ضرورة تعزيز حماية الطفل وعدم استثناءات قانونية في مجال الشغل، وإيشاء رقابة صارمة على الإخلالات التي تنتهك حقوق الطفل، داعيا إلى وضع آليات واضحة للتبليغ عن عمالة الأطفال.

ورغم أن تونس تعتبر من البلدان الأوائل التي صادقت على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 138 لسنة 1973 المتعلقة بالحد الأدنى لسن الاستخدام اتفاقية رقم 182 لسنة 1999 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، إلا أن الطفولة ما زالت تستغل، وما زال أطفال ممن تركوا مقاعد الدراسة وأجبروا بشكل من الأشكال على الالتحاق بسوق الشغل يستسلمون إلى قهر الحاجة والعوز. ويرجع أساتذة القانون تانامي ظاهرة عمالة الأطفال في تونس إلى قصور التشريعات عن حماية الأطفال، من ذلك الفصل 58 من مجلة الشغل الذي ينص على أنه "لا يجوز أن يقل عن ثمانية عشر عاما السن الأدنى للقبول في أي نوع من أنواع الأعمال التي يمكن بحكم طبيعتها أو الظروف التي يقع القيام بها أن تعرض صحة أو سلامة أو أخلاق الأطفال للخطر. وتحدد أنواع الأعمال المشار إليها بقرار من الوزير المكلف بالشؤون الاجتماعية، يتخذ بعد

يربط خبراء علم الاجتماع بين الانقطاع المدرسي وظاهرة عمالة الأطفال في تونس ويعتبرون أن ظروف مزاولتهم للتعليم وتزايد حالات التسرب والانقطاع المدرسي من بين الأسباب المباشرة في تنامي الظاهرة. ويشيرون إلى تنوع المجالات والقطاعات ذات التشغيلية الكبيرة للأطفال وتفاوتها حسب المناطق في البلاد.

كما تسجل بعض محافظات وسط غرب البلاد أعلى نسبة وتبلغ 10 في المئة. وفي تفسيره للظاهرة قال المختص في علم الاجتماع عبدالستار السحباني إنه يجب التفريق أولا بين أطفال الشوارع والأطفال في الشارع، مشيرا إلى أن الأطفال في الشارع هم الشريحة المعنية بعمالة الأطفال. وأضاف السحباني في تصريح لـ"العرب" أن المشهد تغير الآن في تونس عما كان عليه من قبل لما كان الأطفال ينتظرون عطلة الصيف ليظفروا بعمل بسيط من أجل أن يحصلوا على مصروفهم اليومي. وأشار السحباني إلى وجود شبكات متخصصة في عمالة الأطفال يمكن أن تسوقهم إلى دوامة المتاجرة بأشياء متنوعة دون علمهم أو أن تستوعبهم الأسواق الموازية.

ولفت السحباني إلى تدهور المنظومة التعليمية التي أصبحت تقتصر على التعليم دون التربية، حيث لم تعد المدرسة تلك الفضاء الذي يجد فيه الطفل المتعة، مؤكدا على أن أعدادا كبيرة من الطلاب أصبحوا منخرطين في العمل الموسمي مثل جني الزيتون، وجمع الحلفاء مقابل التغيب عن الدراسة، وبموافقة الوالدين.

وتكشف المخطط الوطني لمكافحة عمالة الأطفال في تونس عن تنوع المجالات والقطاعات ذات التشغيلية الكبيرة للأطفال وتفاوتها بحسب الجهات والمناطق، ومنها أساسا امتهان بعض الأطفال المتواجدين بالأسواق الريفية للأعمال الفلاحية واليدوية كجني الزيتون ورعاية الماشية مقابل لجوء غيرهم من الأطفال القاطنين بالوسط الحضري أو شبه الحضري إلى أعمال أخرى كتجميع القوارير البلاستيكية، وغسل السيارات وتنظيفها، وبيع التبغ أو التسول والعمل المنزلي والعمل لدى ورشات الميكانيك والنجارة، واستقطاب بعض الأطفال القاطنين بالمناطق الحدودية إلى بوئر التهريب والتجارة الممنوعة واستدراجهم إلى القيام بشبكات أعمال التهريب. وتتعدد أنماط وأشكال عمالة الأطفال بحسب الجنس وتشتغل البنات بالأعمال المنزلية.



راضية الميزاني  
كاتبة تونسية

تصنف الأعمال والأنشطة التي يجبر الطفل على القيام بها قبل سن السادسة عشرة وجميع الأعمال المضرة بطبيعتها أو بحسب ظروف وطريقة إنجازها من قبل الطفل والتي من شأنها أن تضر بسلامته الجسدية أو النفسية ضمن طائفة عمالة الأطفال. وتعد الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات التي أعدتها اليونيسف بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء من أهم الدراسات التي تناولت تشخيص وضعية الطفولة في تونس وضبط المؤشرات الواجب اعتمادها لتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية.

**تفعيل دور التربية في مجال مكافحة عمالة الأطفال يتم عبر تدعيم الآليات والاستراتيجيات الهادفة للحد من الانقطاع المدرسي**

وتؤكد الدراسة على العلاقة المباشرة بين عمالة الأطفال وظروف مزاولتهم للتعليم وتزايد احتمالية وقوع ذلك في حالات التسرب والانقطاع المدرسي مما ينبأ بخطورة المسألة اعتبارا للحجم السنوي للانقطاع المدرسي في السنوات الأخيرة، والذي تجاوز بحسب إحصائيات وزارة التربية 100 ألف تلميذ، أغلبهم مهددون باللجوء إلى سوق العمل بعد ابتعادهم الدراسي أو القسري عن مقاعد الدراسة.

كما تشير الدراسة الاستقصائية إلى أن 3 في المئة من الأطفال البالغة أعمارهم بين 5 و14 سنة هم من المستغلين اقتصاديا، مؤكدا أن هذه النسبة تتفاوت بشكل واضح بحسب الجهات والمناطق. وتسجل مناطق بجنوب شرق البلاد مستويات تنبئ بخطورة تفشي الظاهرة (7 في المئة)

# شرفة المنزل المريحة تساعد الأسر على التواصل

**مطبغ**  
**أطعمة لا يجب وضعها في الثلاجة**



أشارت مجلة "فرويندين" الألمانية إلى قائمة ببعض الأطعمة، التي لا يمكنها تحمل برودة الثلاجة، بل إنها تزداد سوءا أو تفقد رائحتها وخواصها المميزة. وتبدأ هذه القائمة بمنتجات المخابز، فالخبز سواء في كيس بلاستيكي أو كيس ورقي لا يجب وضعه في الثلاجة، وكذلك البطاطا أو البطاطس لا يفضل تخزينها في الثلاجة، لعدم مناسبة التهوية ودرجة الرطوبة في الثلاجة، وهو ما يتسبب في تعفنها بسرعة. بالإضافة إلى أن الطماطم والخيار

أيضا. ويقول، "في المغرب، يمنع قانون التعمير إغلاق أو تغيير معالم الشرفات ويفرض على المهندسين تجنب تصميم الشرفات على شكل صناديق مغلقة. ويحسب للجماعة أو البلدية منع أي شخص يغير أو يعلق شرفة بيته.

**الكثيرون كانوا يجدون المتفلس في الحدائق والمقاهي ثم أصبحوا يهتمون بشرفاتهم من خلال إعادة صبغها وتزيينها**

مشهد يتوقع المعماري المغربي أن يتغير في المستقبل القريب بعد المعاناة التي تسبب فيها الحجر الصحي الذي فرض على المواطنين بسبب جائحة كورونا. ويقول العدولي "فبعدها كانت الشرفات أقل أهمية في عيون الكثير من المغاربة جاء الحجر الصحي ليعيد أهميتها للواجهة كمتنفس مهم، إذ أصبح الكثير من المغاربة يقضون وقتا أكبر مع أهلهم على الشرفات التي بسبب الجائحة ستتحول حلة جديدة تتكيف بها مع الظروف الحالية والمستقبلية. فقبل الحجر كان المواطنون يجدون المتفلس في الحدائق والمقاهي وما شابهها، أما أثناء فترة الحجر، فقد أصبح الكثيرون يهتمون بشرفاتهم من خلال إعادة تاهيلها وصبغها وتزيينها".

ويرى الأستاذ مكينسي أن البعد الثقافي وحتى الأنثروبولوجي ضروري لسبر أغوار هذا المفهوم. فعلى عكس الثقافة الغربية، "تحرص الثقافة التقليدية المغربية على تقديس الفضاء الخاص وحمايته من التطفل والتدخل الخارجي. لهذا تميل هندسة البيوت التقليدية المغربية إلى تقليص الإطلالات على الخارج، وللجوء عوض ذلك للفتحات والأسطح المفتوحة على السماء حفلا لخصوصيات الأفراد التي تختلف من شخص لآخر حسب السن والطبقة الاجتماعية والمستوى التعليمي".

كما أيد أيضا المهندس المعماري خالد العدولي طرح التأثير المحتمل للتصورات الثقافية على شكل شرفات البيوت وطريقة تعامل المغاربة معها باعتبارها هندسة غربية وغريبة على المجتمع، الذي أوضح للوكالة أنه "على عكس البيوت الغربية المنفتحة على الخارج، يكون البيت في البنين الإسلامي منغلقا على نفسه. فنجد شرفاته تطل على الفناء الداخلي فقط، أما إذا نظرنا إليه من الخارج لا نجد في الغالب سوى المشربيات، وهي إطلالات تبنى بالخشب أو الحجر المزخرف وفيها نقوب تسمح للمرأة أساسا أن ترى ولا ترى".

وقال محمد للوكالة "في شرفة شقتي، اطالع الجرائد وأتناول الإفطار صباحا، وفيها أحتسي القهوة وأستمع بنسائم البحر ليلا. ولولاها لبقينا دون متنفس خلال فترة الحجر الصحي". وفي ظل الاختلاف الواضح في تعامل المغاربة مع شرفات بيوتهم، يقول أستاذ الدراسات الثقافية بجامعة ابن طفيل بالقيظرة مراد مكينسي "ربما يمكننا تفسير ذلك بضيق السكن والحاجة لمساحة داخلية أكبر. لكن ولربما أن الأمر يلاحظ في أحياء لا يطرح فيها مشكل ضيق المساحة، يصبح تفسير الظاهرة رهينا بعوامل أخرى تتعلق أساسا بمفهوم الفضاء في الثقافة المغربية".



شرفة المنزل أكثر من متنفس